بسم الله الرحمن الرحيم

كلية المستقبل الجامعة **مادة حقوق الانسان**

قسم تقنيات المختبرات الطبية **م . م / كرار هادي سهر الجبوري**

العلاقة بين حقوق الانسان والحريات العامة

(الاعلان العالمي لحقوق الانسان)

المقدمة:

ما هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولماذا أُصدر؟

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة أشبه بخارطة طريق عالمية للحرية والمساواة – يحمي حقوق كل شخص في كل مكان، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتفق فيها البلدان على الحريات والحقوق التي تستحق الحماية العالمية كي يعيش كل شخص حياته متمتعاً بالحرية والمساواة والكرامة.

وقد اعتُمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل هيئة الأمم المتحدة التي أُنشئت حديثاً في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ رداً على "الأفعال الهمجية التي " آذتْ ضمير الإنسانية" أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان اعتماده بمثابة اعتراف بأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام.

وبدأ العمل بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٦ بتشكيل لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي عدد متنوع من البلدان، من بينها الولايات المتحدة ولبنان والصين. وتم توسيع لجنة الصياغة لاحقاً لتشمل ممثلين لدول أستراليا وشيلي وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة، مما أتاح إمكانية أن تستفيد الوثيقة من إسهامات دول جميع مناطق العالم وخلفياتها الدينية والسياسية والثقافية المتنوعة. ثم جرت مناقشة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل جميع الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأخيراً اعتُمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

ويحدِّد الإعلان ٣٠ مادة تتضمن الحقوق والحريات التي تخصُّنا والتي لا يجوز لأحد أن ينتزعها منا. ولا تزال الحقوق التي نصَّ عليها الإعلان تشكِّل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال الإعلان اليوم يمثل وثيقة حية، وهو الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم.

لم يعد للجنس أو للعرق أو للّون أو حتى للحالة الصحية أو للّغة أو للدين أي أهمية في ظل عصر الحريات الذي نحيا به، وفي ظل الحقوق والحريات التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد كفل القانون الدولي جميع

الأفراد على اعتبار كونهم بشرًا، على اختلاف منابتهم ومستوياتهم المادية والثقافية، وقد أصبحت الحرية وحق العيش الكريم من أكثر الحقوق مطالبةً بتحقيقها والحصول عليها كاملة وغير منقوصة، وشُرّع الدفاع عنها بشتى الوسائل؛ لأنها من الحقوق الفردية التي لا يحق لأيٍ كان أن يسلبها من أي فرد، وأصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة محط تركيز جميع البشر، بسبب زيادة الوعي عند الناس بهذه الحقوق وأهميتها، وانتشرت هذه الحقوق أكثر بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعقد دورات تثقيفية، وبث عدد من البرامج التوعية المرئية والمسموعة للتأكيد على اهمية حقوق الانسان.

حقوق الإنسان مجموعة الحقوق المتأصلة والمتجذرة التي يمتلكها جميع البشر دون أي تمييز قائم على العرق، أو الدين، أو الجنس، أو اللون أو أي فروقات فردية أخرى، كما هي حقوق متفق عليها عالميًا وثابتة غير قابلة للتغيير، ويكفلها القانون الدولي للجميع كونهم بشرًا، ويعد هذا المجال واسعًا ويضم عددًا كبيرًا من الحقوق التي لا حصر لها، وقد تُستحدث حقوق جديدة وفقًا لتطور الحياة العصرية، مثل الحق في حرية تكوين مجتمعات، والحق في المساواة أمام القانون، والحق في حرية التنقل، والحق في الحصول على الجنسية، والحق في حرية العمل وغيرها الكثير.

بينما مفهوم الحريات العامة يشير إلى مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الفرد ويمارسها تحت سلطة الدولة التي يعيش فيها، وتوصف بأنها عامة لجميع من يعيش على أرض الدولة، إذ إنها من حق الجميع دون استثناء، وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية من الحريات؛ الأولى الحريات الدنية أو الحريات السياسية، والثانية تندرج تحت خانة الحريات المدنية أو الفردية، والثالثة الحريات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وفي مضمار التمييز بين المفهومين فإن مصطلح حقوق الإنسان يُعد دراسة العلاقات التي تخدم الحقوق المكتسبة للفرد بكونه بشرًا، بينما الحريات العامة هي ما تحدده وتفرضه الدولة بموجب نص القانون، إذ إن العلاقة بين الحريات العامة والدولة شديدة الارتباط ولا يمكن التطرق للحريات العامة إلّا ضمن إطار قانوني محدد، وهو الفرق الأساسي الذي يميز حقوق الإنسان عن الحريات العامة، إذ تنتمي الأخيرة إلى القانون الوضعي بينما الأولى حقوق طبيعية يمتلكها أي إنسان كونه بشرًا، وتظل موجودة حتى لو لم يُعترف بها، بينها الحريات تتطلب اعترافًا وإقرار الدولة بها.

ومفهوم حقوق الإنسان يعد أوسع وأشمل من مفهوم الحريات العامة التي تتضمن مجموعة محددة من الحريات التي اعترف بها القانون وكفلها بموجب نصوص خصصها لها، فهي مكفولة دستوري فقط، بينما حقوق الإنسان لا تقتصر على هذا المفهوم الضيق وتتعداه ليلامس كل ما تحتاجه الطبيعة البشرية كضمان للحد الأدنى من الأمن

المادي، والحماية الصحية والتعليم والثقافة، وبالتالي يُعد مفهومًا قابلًا للتطور بالتوافق والتزامن مع تطور الجنس البشري وتُعد حقوق الإنسان مكفولةً دوليًا، بينما تحدد الحريات العامة بإطار القانون ولا تتغير إلا بنص قانوني، ويرى البعض أن الاختلاف بين المفهومين يمتد إلى ما يترتب على كاهل السلطة، إذ إن الحريات العامة مرتبطة بالشخص ذاته وبإمكانية ممارستها دون الاستناد إلى سلطة الدولة، بينما مفهوم حقوق الإنسان لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق السلطة، وأيضًا ظهرت حقوق الإنسان نتيجة الأفكار المتحضرة للأمم، بينما الحريات العامة نشأت من آراء المجتمع الديمقراطي الذي يخص كل دولة على حدة.

وتُعدّ الحريات العامة نسبيةً، أي أنها تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف أيضًا من زمان إلى آخر، فمثلًا الحريات العامة بالأردن لا تتشابه مع الحريات العامة بالسويد على سبيل المثال، والحريات العامة بالمملكة العربية السعودية لا تتشابه مع الحريات العامة في الجمهورية المصرية، ويعود سبب هذا الاختلاف لأن الحريات العامة تكون من ضمن قوانين الدولة نفسها، وتضع كل دولة الحريات العامة الخاصة بها ضمن أيديولوجيتها الخاصة، على عكس تمامًا حقوق الإنسان فهي عبارة عن حقوق مطلقة وليست حقوق نسبية، ولا تتأثر حقوق الإنسان بأي متغيرات إيديولوجية أو سياسية، فجميع البشر على حد سواء يتمتعون بحقوق الإنسان بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة، وتوجد أساسيات رئيسية لحقوق الإنسان لا يمكن لأي دولة تبديلها أو تغيرها، وهي أنها حقوق عالمية تشمل جميع البشر دون تميز، ولا يمكن تجزئتها، وهي حقوق غير قابة للتصرف ولا يمكن إخراج أي إنسان منها، وتختلف الحريات العامة عن حقوق الإنسان من حيث المصدر.

فبالنسبة للحريات العامة هي من اختصاص الدولة وحدها ولا يحق لأي أحد التدخل فيها، وتفرض الدولة هذه الحريات بما يتوافق مع سياستها المتبعة.

جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية مترابطة لا تتجزأ ويعتمد كلّ منها على الآخر

إن جميع حقوق الإنسان تكتسي أهمية متساوية، ويتعين على جميع الحكومات أن تتعامل مع حقوق الإنسان على نحو عادل ومتساوي على قدم المساواة وبالتركيز نفسه، ويقع على عاتق جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز.

ولذا، وبغض النظر عن الاختلافات بين الناس، فإن ثمة مبدأً أساسياً واحداً يكمن خلف جميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي، وهو: أن لكل إنسان الحقوق غير القابلة للانتقاص نفسها، وهذا يعني أن حقوق الإنسان هي نفسها حقوق كل رجل وامرأة وطفل في سائر أنحاء العالم، بصرف النظر عن ظروفهم.

ولا يجوز أن يكون هناك تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الميول الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر. إن مصطلح "عالمي" يعني كل شخص وفي كل مكان.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُظهر لنا أن حقوق الإنسان يعتمد كل منها على الآخر ولا تتجزأ، وإن جميع المواد الثلاثين في الإعلان تكتسي الأهمية نفسها، ولا يجوز لأحد أن يقرر أن بعضها أكثر أهمية من بعضها الآخر، كما أن الحرمان من أحد الحقوق يؤثر سلبياً على جميع الحقوق الأخرى.

أما حقوق الأنسان فهي مستمدة من القانون الطبيعي المعد ليناسب جميع البشر وليحقق العدل والمساواة بين الناس وحتى يحفظ كرامة الإنسان، ويمكن اعتبار مصطلح حقوق الإنسان أنه مؤشر على اهتمام المجتمع الدولي بالإنسان وحقه بالعيش الكريم؛ فهو مصطلح دولي متشابه في جميع دول العالم، بينما مصطلح الحريات العامة يستعمل داخل حدود الدولة ويطلق على مجموع الإمكانيات التي يتمتع بها الفرد سواء كانت حقوق او حريات .

يتمثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعلن بتاريخ ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ من المعالم الاساسية لدور الامم المتحدة والمجتمع الدولي في مجال الاهتمام بحقوق الانسان، ومن خلال هذا الاعلان فقد صار احترام وتعزيز وحماية حقوق الانسان محل اهتمام المشترك والقاسم لجهود المجتمع الدولي في مجال الاهتمام بحقوق الانسان.

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يتضمن مجموعة الحقوق الانسانية والحريات العامة التي يجب على الدول والحكومات والافراد مراعاتها، نظراً لأنها حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف ولا يجوز المساس بها، والاعلان العالمي لحقوق الانسان يتضمن مجموعة المبادئ والاسس التي يجب على الدول الاعضاء مراعاتها وتحقيقها، حتى يتمتع كل انسان في المجتمع الدولي بغض النظر عن الجنس والنوع والاصل الاجتماعي والجنسية والدين وطبيعة النظام السياسي، بحقوق وحريات أساسية، استناداً الى طبيعته الانسانية ويجب ان تعمل الاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي والداخلي على كفالتها وتعزيزها وملاحقة المسؤول عن انتهاكها.

ومن الاهداف التي اكد عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الا وهي، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة تمثل علامة فارقة. فللمرة الأولى أصبح لدى العالم وثيقة متفق عليها عالمياً تنص على أن جميع بني البشر أحرار ومتساوون بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعتقد أو الدين أو غيره من الخصائص.

أما الحقوق الثلاثون التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فتشمل الحق في عدم التعرُّض للتمييز والحق في حرية التعبير والحق في التعليم والحق في طلب اللجوء. كما تشمل الحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة والحرية والخصوصية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في الضمان الاجتماعي والصحة والسكن اللائق.

حيث ان مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان، يتكون الاعلان العالمي لحقوق الانسان من (٣٠) مادة وقد تم تبني هذه المواد في العديد من الدول لتشكل قانونا دولياً عرفياً ملزماً، وتنص على ان لكل فرد الحق في الحقوق الاساسية المكورة في الاعلان بغض النظر عن الجنس او العرق او الوضع الاقتصادي ومن هذه المواد :

١- الحرية والمساواة : يجب ان يتمتع جميع الناس بالمساواة في المعاملة، والمساواة في الحقوق والكرامة، فالجميع يولد بحرية غير مقيدة.
٢- عدم التمييز : الجميع له حق التمتع بالحقوق الاساسية التي تم النص عليها في الاعلان بغض النظر عن الدين والجنس او العرق او اللغة و الحالة الاجتماعية.
٣- الحق في الحياة : ينص هذا البند على ان لكل فرد الحق في ان يعيش بطريقة تضمن له حياة امنه وحرة.
٤- الحق في التحرر من العبودية : لا يجوز التعامل الاخرين بالرق وجميع هذه الاشكال محظورة في انحاء العالم.
٥- المساواة امام القانون : الجميع له الحق في الحماية امام القانون .
٦- عدم التعرض للتعذيب : لا يحق لاي احد ان يقوم بتعذيب أي شخص بطريقة قاسية او لا انسانية او طريقة مهينة لكرامته الانسانية.
٧- الحق في الاعتراف امام القانون والحق في محاكمة عادلة : في أي مكان في العالم يجب الاعتراف باي شخص امام القانون وهذا يعتبر احد الحقوق الاعلان الاساسية لحقوق الانسان وتأكيد الاعلان العالمي عنها، وكل فرد له الحق في محاكمة مستقلة ونزيهة بطرق عادلة وعلنية .
٨- الحد من التعرض للاعتقال التعسفي : لا يحق لاحد ان يعتقل تعسفاً او يجبر او ينفي أي شخص اخر من بلده، وهذا يضمن لجميع الافراد بالعالم ان يتمتع به.

٩- الوصول للعدالة : للجميع الحق في الوصول ومعرفة الطرق الى القانون لمساعدته بشكل عادل في حالة انتهاك الحقوق الاساسية.